الضعيف عند سيبويه وموقف النحاة منه

م.أنور راكان شلّال

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين محمد الامين وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعدُ:

إنَّ كتاب سيبويه يعدُّ من اعظم المصنفات في تاريخ المسلمين بل عدّهُ بعضهم بانه قران النحو لأهميته واولية تصنيفه وحوى من العلم الغزير في النحو والصرف وعلم الاصوات مالا يسع احد جهله ومن هنا جاءت دراستي بعنوان (الضعيف عند سيبويه وموقف النحاة منه) فرصدنا ثلاثاً وثلاثين مسألة او اكثر ذكر سيبويه حكم الضعيف او احد مشتقاته من (يضعف، ضَعُفَ، ضَعْف، يستضعف، ضعيف جدا، ضعيف..) وغيرها في مسالة نحوية شهيرة فقمت بدراسة بعضها ولم نستطع من اكمالها لاشتراط المؤتمر حجما معينا في البحث ولم نطل فيه وهذه المسائل تحتاج الى عشرات بل مئات الصفحات لان عبارة سيبويه صعبة ووعرة تحتاج الى فك وشرح، فقمتُ بتعريف الضعيف لغة واصطلاحا وبينت هذا الحكم والمراد به عند علماء الاصطلاح واللغة ثم شرعتُ بدراسة ثمان مسائل ذَكر سيبويه فيها حكم الضعيف واشتقاقاته ونقلنا رأي النحاة اللاحقين لسيبويه ورايهم في هذا الحكم ومدى ملائمة هذا المصطلح وكيف أنَّ الاحكام المطروحة في النحو العربي قد اطلقت في القرن الثاني للهجرة وربما سبق زمن سيبويه لأنَّهُ ينقلها احيانا من الاخفش الاكبر (ت١٥٧هـ تقريبا) ويونس بن حبيب الضبي (ت ١٨٢هـ) والخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠ هـ) وابتدأتُ بحثي بمقدمة وقسمت البحث الى مسائل معينة ثم خاتمة ذكرت فيها اهم نتائج البحث وثبت بالمصادر والمراجع ،وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على اهم كتب النحو ككتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) والاصول لابن السراج (ت ٣١٦هـ) وكتب ابن مالك الاندلسي (ت ٦٧٢هـ) كالتسهيل وشرحه، وشرح الكافية الشافية، وشرح ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١هـ) على الالفية وكتب المتأخرين كالسيوطي (ت ٩١١هـ) وغيره وكتب التعريفات والمصطلحات وغيرها من المصنفات التي لا غنى للبحث عنها.

حكم الضعيف لغة واصطلاحا

قال الخليل: ((والضُّعْفُ: خلاف القوّة. ويقال: الضَّعْفُ في العقل والرأي)) (١) قال ابن منظور : ((الضَّعْفُ والضُّعْفُ: خِلافُ القُوّة ..وَقَدْ ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً وضَعَفَ؛ الْفَتْحُ عَنِ اللِّحْيَانيِّ، فَهُوَ ضَعِيفٌ)) (٢) اما التعريفَ الاصطلاحي فهو يدور في عدة اتجاهات اغلبها يودي الى معنى قال الجابردي : ((ما يكون في ثبوته كلاماً ك(قُرطاس) بضمّ القاف))(٣) يقول الجرجاني بعد ما نقل نصَّ كلام صاحب الشافية انتقل الى ((الضعيف من الحديث: ما كان أدنى مرتبة من الحسن، وضعفه يكون تارة؛ لضعف بعض الرواة، من عدم العدالة، أو سوء الحفظ، أو تهمة في العقيدة، وتارة بعلل أُخَرَ، مثل الإرسال والانقطاع والتدليس))(٤) وحتى الحديث الضعيف للمحدثين فيه انواع واقسام ((وينقسم الضعيف إلى اثنى عشر قسما: الموقوف والمقطوع والمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والمنكر والمعلل والمدلس والمضطرب والمقلوب والموضوع))(٥) وقال الكفوي ((والضعيف من اللُّغَات: مَا انحط عَن دَرَجَة الفصيح))(٦) والتعريفات التي ذكرتها كلها تعود الى ازمنة متأخرة عن القدماء إذ لم اجد للقدماء تعريف في الحدود النحوية والاحكام وربما ادى ذلك الى اضطراب في الاحكام الكمية والنوعية في النحو العربي نلحظها لحد الان الا وهي عدم وجود مقياس دقيق للفرق بين النادر والشاذ والقليل والمطرد وغيرها من الاحكام المقبولة والمرفوضة، او يعتبر الضعيف ان يتألف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور من قاعدة مطردة وهو مخلٌّ بفصاحة الكلام، اي

مخالفة الكلام للقياس النحوي كرجوع الضمير على متأخر لفظا ورتبة ومنه قول الشاعر:(٧)

ولو أنَّ مجداً اخلد الدهر واحداً
من الناس ابقى مجدهُ الدهر مطمعاً

فرجوع الضمير في كلمة مجده الى المطعم بن عدي وهو متأخر رتبة لأنَّهُ مفعول به وحقه التأخير يعتبر ضعيفا ومنحطا عن المشهور من المسموع من كلام العرب(٨) ونلحظ مما سبق ان مصطلح الضعيف من الاحكام البارزة في الحديث الشريف وذكروا تعريفه فعرَّفه ابن الصلاح بقوله((كلُّ حديثٍ لم تجتمع فيه صفاتُ الحديثِ الصحيحِ، ولا صفاتُ الحديثِ الحسن))(٩) ومن هنا يظهر التأثر الواضح في هذا الحكم بين المحدثين والنحاة وتلاقي هذين العلمين جاء من دراسة شيوخ النحو لعلم الحديث وشيوخ الحديث لعلم النحو والعربية في فترات حياتهم وبداية طلبهم للعلم وخير مثال لذلك هو قصة سيبويه مع حماد بن سلمه ((فقد كان سيبويه يستملي على حماد فقال حماد يوماً قال رسول الله صلى الله عليه: ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء: فقال حماد: لحنت يا سيبويه. فقال سيبويه لا جرم لأطلبن علماً لا تلحنني فيه أبداً. فطلب النحو ولزم الخليل))(١٠) فاطلاق هذا الحد على المسائل التي انحطت عن درجة الفصاحة يشابه اطلاق هذا الحكم على الاحاديث التي نزلت عن درجة الصحيح والحسن، وربما ظهرت لنا في هذه المرحلة احكام ومصطلحات عند النحاة لديها اصول في الدراسات الاسلامية والفقهية والاصولية والحديثية وان العراق كان فيه – خصوصا في القرنين الاول والثاني- مدراس ومرابد في القراءات والفقه والتفسير ونزل فيه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كعلي بن ابي طالب وابن مسعود وغيرهم والتابعين ممن تتلمذ على يد الصحابة مما ادى الى ترك ميراث ضخم من الناحية الفكرية والتراثية وصل الى اعتاب القرن الثاني وامتزجت العلوم ببعضها وظهرت المصطلحات والاحكام المتشابهة كالقياس والسماع واستصحاب الحال والاجماع وغيرها.

المسائل التي اطلق عليها سيبويه حكم الضعيف او احد مشتقاته

لعله من المغامرة احيانا ان يفكر المرء بان يدرس شيئا في كتاب سيبويه وذلك لعدة اسباب من اشهرها: صعوبة الفاظ سيبويه وجزالتها اللغوية وتركيب العبارة عنده بحيث يتوقف عندها النحرير لما فيه من خلاصة للنحاة الذين سبقوه بقرن من الزمن من ابي الاسود الدؤلي الى زمانه قال السيرافي: ((وعمل كتابه الذي لم يسبقه الى مثله احدٌ قبله ولم يلحق به من بعده))(١١) فخرج الكتاب كموسوعة في اللغة والنحو والصرف والصوت وكان حيّا يزخر بالأمثلة والشواهد الحية والاحتجاج بكلام العرب شعراً ونثراً واكثر من النقل عن القبائل الفصيحة ومع هذا النقل الغزير الا اني وجدت صعوبة في فك عبارات الكتاب وحسبي اني حاولت قدر المستطاع والاعتذار الى الله فعندما اغرق في عباراته استضيء بقولي ان تلاميذ سيبويه وتلاميذ تلاميذه حاروا في عباراته وعسرت عندهم وبقوا حائرين فيها وهم اهل الفصاحة والنباهة وقربهم من فصحاء العرب ونحاتها المشاهير فقد وجدنا ان المازني يقول : ((سألت الأخفش عن حرف رواه سيبويه عن الخليل في (باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء) وهو قوله: ما أغفله عنك شيئا، أي دع الشّكّ: ما معناه؟ قال الأخفش: أنا مذ ولدت أسأل عن هذا وقال المازنيّ: سألت الأصمعي وأبا زيد ، وأبا مالك عنه، فقالوا: ما ندري ما هو))(١٢) ومن الناحية الاحصائية العددية فقد اطلق سيبويه لفظة الضعيف ومشتقات جذر (ضعف) في ثلاثة وثلاثين موضعا من كتابه، فجاءت لفظة (ضَعيف) في خمسة عشر موضعاً(١٣) ، ولفظتا (ضَعُفَ وضَعُف) الفعل والاسم في ثلاثة عشر موضعا(١٤)، وبلفظ المضارع (يَضعفُ) في موضعين(١٥)، وبلفظ (ضعيفٌ خبيث) في موضع واحد(١٦)، وبلفظ (ضعيفٌ جداً) في موضع واحد(١٧)، وبلفظ (الضعيف) في موضع واحد(١٨) فهذه المواضع الثلاثة والثلاثين قد صرَّح فيها سيبويه بلفظ الضعيف او احد مشتقاته واضاف خمسة مواضع ذكر فيها الضعيف لكنَّه يقدِّم عليه لفظ القبيح فيكون الضعيف بالنسبة الى القبيح وضعفه لا بالنسبة الى استقلالية الضعيف وانفراده بهذا

الحكم(١٩) فلم اضعه امام ناظري بالدراسة لانحيازه الى حكم القبيح.

١- كون الفعل مبنياً على الاسم وعدم ذكر علامة اضمار الاول

قال سيبويه في كتابه في باب (ما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم) : ((ولا يحسُنُ فى الكلام أن يَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إضمارِ الأوّل حتى يَخرج من لفظِ الإعمالِ فى الأوّل ومن حالِ بناء الاسمِ عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيفٌ فى الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْليّ:(٢٠)

قد أَصبحَتْ أمُّ الخيار تَدَّعى
علَى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَع

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غيرِ الشّعر؛ لأنّ النصب لا يسكر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع وقال امرُؤُ القيس:(٢١)

فأَقْبَلتُ زَحْفاً علَى الرُّكْبَتَيْن
فثَوْبٌ لبستَ وثَوْبٌ أَجُرْ

وقال النَّمِرُ بن تَوْلَب)٢٢)

فَيَـوْمٌ عَلَـينا ويوم لَـنا
ويومٌ نُسَـاءُ ويومٌ نُسَرّ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نُساءُ فيه ونُسَرّ فيه)(٢٣) وتدور هذه المسالة حول حذف الضمير العائد الى المبتدأ وهو المفهوم من كلام سيبويه ،يقول السيرافي معلقاً على شاهد سيبويه الاول بقوله: (أم الخيار امرأته، وارد بقوله (ذنبا) أي ذنوبا، فجعل الواحد في موضع الجميع. وقوله: كله لم أصنع، يحتمل أمرين: أحدهما: إنه أراد لم يصنع جميعا ولا شيئا منها. والوجه الآخر: إنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها، كما تقول لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها: ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضه.والشاهد منه إنه حذف الضمير العائد إلى المبتدأ الذي هو كله)(٢٤) وقال السهيلي عن هذا ووصف سيبويه لمجيء هذا الاسلوب في الشعر هو عين مصطلح الضرورة عند المتأخرين اذا لم يلفظ سيبويه بلفظها لكنّهُ خصَّ المجيء بالشعر وصرَّح به من جاء بعده مع الضعف وتابعه على لفظه اغلب المتأخرين(٢٥)، ولحظ هنا انّ لفظ الضعيف يعطي معنى الضرورة عند سيبويه والبصريين في هذه المسالة.

٢- حذف العائد المنصوب

يقول سيبويه : ((وزعموا أنّ بعض العرب يقول: شهرٌ ثَرى، وشهرٌ تَرى، وشهرٌ مرْعَى. يُريد: تَرى فيه، وقال:(٢٦)

ثَلاثُ كلّهُنّ قَتلتُ عَمْدا
فَاخْزَى الله رابعة تَعُودُ

فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ))(٢٧) فكلهن: مبتدأ، وجملة «قتلت عمدا» خبره، والرابط محذوف، وتقديره: كلهن قتلته عمدا، ونقل ابو علي الفارسي في تعليقته راياً اخر عن شيخه ابن السراج بقوله : ((قال أبو بكر: يجوز أن يكون (ثلاثٌ) مبتدأ، وكُلُّهُنَّ مبتدأ ثان وقتلتُ: خبر كلّهُنَّ، وهما جميعًا خبرُ المبتدأ الأول، والعائدُ إلى المبتدأ الثاني المحذوف من قتلت، كأنَّه قال قتلته أو قتلتهم قال أبو علي: قُلت: ثلاثٌ مبتدأ، وكُلُّهنّ قتلت: خبرٌ كأنه في تقدير: زيدٌ أخاهُ ضَرَبْتُ)) (٢٨) ولكن ابن مالك الاندلسي لم يوافق سيبويه على مذهبه فقد انبرى بالقول بجواز حذف الضمير اذا علم بقوله : ((ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم، ونصب بفعل أو صفة لفظا أو محلا. فمثال المنصوب بفعل لفظا قول الشاعر: ثلاثٌ كلُّهن...))(٢٩) وذكر هذه المسالة السهيلي بقوله: ((ما ذكره سيبويه على وجه ضرورة الشعر، ثم اعترف أنه في الكلام بمنزلة في الشعر، أي: إنه لو جاء على الأصل لم ينكسر الشعر، وهو قولهم:

عليَّ ذنباً كلُّه لم أَصْنَع
ثلاث كلهن قتلت عمداً

جعله في القبح مثل: « زيد ضربت «، برفع زيد، مع عدم الضمير، وليس مثله لوجوه منها: أن الجملة هنا في موضع صفة، فلو نصب لولى الاسم غير الصفة، لأن

الفعل والفاعل والجملة هي الصفة، فإذا قدمت مفعولها عليها لم تل موصوفها، فإذا رفعت بالابتداء وليت الجملة التي هي في موضع الصفة موصوفها. ووجه آخر، وهو أن (كلا) يقبح أن يليه العوامل اللفظية، لأنه في الأصل توكيد، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية ويحسن رفعه بالابتداء، إذ الابتداء))(٣٠) وهنا يظهر لنا ان المتأخرين عن سيبويه قد تابعوه على تضعيفه لهذه المسالة ولم يجلبوا الشواهد المؤيدة لخلاف رايه.

٣- تقدُّم المفعول به في باب ظنَّ

تحدَّث سيبويه في باب(الافعال التي تستعمل وتلغى) فقال: ((وكلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ))(٣١) والذي نبه اليه سيبويه بضعفه وقبحه قد ذكره كثير من النحاة وقالوا بقول سيبويه وتابعوه عليه، يقول ابن مالك: ((وتختص متصرفاتها بقبح الإلغاء في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، وبضعفه في نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ. وزيدٌ أظنُّ أبوه قائم. وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت، زيد ظننت قائم، وتقدير ضمير الشأن أو اللام المعلّقة في نحو: ظننت زيدٌ قائمٌ، أولى من الإلغاء. وقد يقع المُلغى بين معمولي «إنّ» وبين سوف ومصحوبها، وبين معطوف ومعطوف عليه، وإلغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين، وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح، وبمضاف إلى الياء ضعيف، وبضمير أو اسم إشارة أقل ضعفا))(٣٢) الا ان ابن مالك لم يكن على راي موحد إذ إنَّهُ ذكر في الالفية جواز ما ضعَّفه سيبويه لا ضعف وهو الذي فهمه شرَّاح الالفية ، يقول المرادي: ((وجوز الإلغاء لا في الابتدا ،فهم من قوله: «وجوز» أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل أو تأخره قال: «لا في الابتدا» فشمل ثلاث صور: الأولى: أن يتأخر عن المفعولين نحو: «زيد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح .الثانية: أن يتوسط بين المفعولين نحو: «زيد ظننت قائم» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح .الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبتدأ به بل يقدم عليه شيء نحو: «متى ظننت زيد فاضل» فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح، خلافا لمن منع الإلغاء))(٣٣)

٤- النصب بعد المصدر

قال سيبويه في باب (ما يكون من المصادر مفعولاً): ((المصادرُ التي عَملتْ فيها أفعالُها إنما يُسألُ عن هذا المعنى، وكلنه يَتّسِعُ ويَخْزِلُ الذى يقع به الفعلُ اختصاراً واتّساعا. وقد عُلم أنَّ الضرب لا يُضرَبُ ومن ذلك: سير عليه خَرْجتانِ، وصِيدَ عليه مرّتانِ. وليس ذلك بأبعدَ من قولك: وُلِدَ له ستّون عاماً وسمعتُ من أثِقُ به من العرب يقول: بُسِطَ عليه مرّتانِ، وإنَّما يريد: بُسِطَ عليه العذابُ مرتّين وتقول: سير عليه طَوارانِ: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا، والنصبُ ضعيف جداً إذا ثنّيتَ كقولك: طورٌ كذا وطورٌ كذا. وقد يكون في هذا النصبُ إذا أضمرتَ))(٣٤) وعرَّج ابو علي الفارسي على متن كتاب سيبويه فقال: ((ضَعُفَ النصب في قولك: طَوْرٌ كذا وطَوْرٌ كذا لأن في قوله: طَوْرانِ، لأنّه مبتدأ وخبر، قال: وإن أنتَ قلت على هذا المعنى: (سيرَ عليه السَّيْرَ)، و (ضُربَ به الضَّرْبَ) جاز على قوله: (الحَذَرَ الحَذَرَ)، قال أبو علي: يقول: إذا حَملت المصدر وفيه الألف واللام على فعلٍ مُضمر بعد أن يُبنى الفعل الأول بناءً ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وتُشْغله بما يرتفع به جاز كأنّك قلت: (ضُرِب به)، (يُضْرَبُ) الضَّرْبَ فيه قد شُغل بها ضُرِبَ (والضَّرْب) محمول على الفعل المضمر بعد (به)))(٣٥).

٥- اسقاط الجار في المقرون بفاء الجزاء بعد ما تضمنه

تكلَّم سيبويه في باب (ما يضمر فيه الفعل المستعمل اظهاره بعد حرف) فقال :((ومن العرب من يقول: إن لا صالحاً فطالحاً، كأنه يقول: إن لا يكنْ صالحاً فقد مررتُ به أو لقيتُه طالحاً وزعم يونسُ أنّ من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وهذا قبيح ضعيف، لأنّك تُضمر بعدَ إن لا فعلا آخَرَ فيه حذف غيرَ الذى تضمر بعد إن لا فى قولك: إن لا يكن صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهم لمّا ذكروه فى أوّلِ كلامهم شبّهوه بغيرِه من الفعل وكان هذا عندهم أقْوَى إذا أضمرتْ رُبَّ ونحوُها فى قولهم:

وبلدة ليس بها أنيسُ(٣٦)

ومن ثَمَّ قال يونسُ: امرر على أيهم أفضل إن زيداً وإنْ عمرو. يعنى: إنْ مررتَ بزيد أو مررت بعمرو))(٣٧) وقد تتبعتُ المسألة فوجدت النحاة اللاحقين لسيبويه قد ساروا على منهجه فهذا ابن السراج يتابع سيبويه ويستشهد بالجملة (قد مررتُ برجلٍ إنْ طويلًا وإنْ قصيرًا)(٣٨) ويذهب الى عين ما ذهب اليه امام النحاة سيبويه فيقول عن هذه المسالة:(ولا يجوز في هذا إلا النصب)(٣٩) وينقل مثال سيبويه ويؤيد قوله، وانتصر الانباري للبصريين الذين جعلوا من

حذف الخافض في القول الذي ساقه سيبويه ضعيفاً قبيحا وردَّ على الكوفيين الذين قبلوا ما نقله يونس عن العرب وجعلوه مطَّرداً فقال الانباريُّ: ((وأما احتجاجهم(٤٠) بما حكى يونس أن من العرب من يقول «مررت برجل صالح إلا صالح فطالح» أي «إلا أكن مررت برجل صالح فقد مررت بطالح» قلنا: هذا لغة قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس؛ فلا يجوز أن يقاس عليها: أما قلتها في الاستعمال فظاهر؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها، وإنما جاءت قليلة في لغة لبعض العرب؛ وأما بُعْدُهَا عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا، ألا ترى أنك إذا قلت «مررت برجل صالح إلا صالح فطالح» تقديره: إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح فتفتقر إلى أشياء، وذلك بعيد عن القياس، وهذا شبيه بقول النحويين «ما مررت بزيد فكيف أخيه» ويقول الرجل: جئتك بدرهم، فيقول المجيب «فهلا دينار» وهذا كله رديءٌ لا تتكلم به العرب)) (٤١) واذا تركنا الانباري ووصلنا الى ابن مالك الاندلسي وجدناه يلمح من عبارة سيبويه السابق ذكرها أنَّ حذف الباء وابقاء عمله اسهل وايسر من حذف رُبَّ وابقاء عملها فقد نصَّ على ذلك سيبويه فقال: (وكان هذا عندهم أَقْوَى إذا أُضمرتْ رُبَّ ونحوُها فى قولهم:

وبلدة ليس بها أَنيسُ

ومن ثَمَّ قال يونسُ: امرر على أيهم أفضل إن زيداً وإنْ عمرو. يعنى: إنْ مررتَ بزيد أو مررت بعمروٍ)(٤٢) ولنرَ ما يقوله ابن مالك في شرح كافيته: ((حكى سيبويه «مررت برجل صالح إلا صالحا فطالح، وإلا صالحا فطالحا» وقدره: إلا يكن صالحا فهو طالح، وإلا يكن صالحا فقد لقيته طالحا فنصب «طالحا» على الحال وحكى يونس: «إلا صالح فطالح» على تقدير: إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز: «امرر بأيهم هو أفضل إن زيد وإن عمرو» على معنى: إن مررت بزيد، وإن مررت بعمرو وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد «إن» أسهل من إضمار «رب» بعد الواو، فعلم أن إضمار الجار في هذا النوع غير قبيح)(٤٣) ونلحظ هنا مسألتين: الاولى مخالفة ابن مالك لسيبويه في جعل الحذف من قبيل الضعيف والقبيح وفهمه عبارة سيبويه على الوجه الذي ذكره. والثانية: تقديره المحذوف ب «إلا أمر بصالح فقد مررت بطالح» وتقدير سيبويه « إلا يكن صالحا يكن طالحا» وذكر قسمٌ من المتأخرين أنَّ تقدير سيبويه يكادُ يرتفع الى الصواب والقول الحق فقالوا: ((وتقديره: إلا أمر» أنا «بصالح فقد مررت بطالح»، هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه: إلا أكن مررت بصالح فبطالح. قيل: وتقدير سيبويه هو الصواب. قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه: إذا قلت: «إلا أمر» نقضت المعنى، فإنك قد قلت: «مررت بصالح»، ثم تقول: «إلا أمر بصالح» فيما يستقبل، وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون، فتقول: «إلا أكن فيما يستقبل موصوفًا يكون مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح»، نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب «كان» وأقره)) (٤٤) وذكر غيرهم ان تقدير ابن مالك (وهو الصواب؛ لئلا يتنقض إخبارك أولا بالمرور فيما مضى؛ لأن إلا أمر معناه في المستقبل؛ ويمكن حمل تقدير ابن مالك عليه، بأن يجعل معنى إلا أمر إن لا أكن مررت)(٤٥) وشُرَّاح الالفية الذين قلَّبتُ شروحهم وجدتهم ينقلون عن ابن مالك هذا الموضع ويعدونه من المواضع التي يطردُ فيها حذف الجار قياسا عند ابن مالك ونراهم لا يخالفون ابن مالك في عدم تضعيفه للحذف(٤٦).وكذا يظهر لنا أنَّ ابن هشام الانصاري كأنَّهُ يعارض ابن مالك ويوافقُ سيبويه فيقول: ((فيمن قال مررْت برَجُل صَالح إن لَا صَالح فطالح بالخفض إنَّه أسهل من إضْمَار رب بعد الْوَاو وَرب شَيْء يكون ضَعِيفا ثمَّ يحسن للضَّرُورَة كَمَا في ضرب غُلَامه زيدا فَإِنَّهُ ضَعِيف جدا وَحسن في نَحْو ضربوني وَضربت قَوْمك واستغني بجَوَاب الأولى عَن جَوَاب الثَّانِيَة كَمَا استغني في نَحْو أزيدا ظننته قَائِما بثاني مفعولي ظَنَنْت الْمَذْكُورَة عَن ثَاني مفعولي ظَنَنْت الْمقدرَة)) (٤٧) فجعل حذف الباء ايسر من حذف رُبَّ كالمنزلة بين حكم الضعيف الى الضرورة فهو اقل وطئاً من غيره، وكذلك ابو حيان الاندلسي اعترض على ابن مالك تجوزه القياس على هذا فقال: ((وَيَنْبَغِي أَن يثبت في جَوَاز هَذه الصُّور لأَن أَصْحَابنَا نصوا على أَنه لَا يجوز حذف الْجَار وإبقاء عمله إِلَّا إِذا عوض مِنْهُ وَذَلِكَ في بَاب كم وَالْقسم)) (٤٨) واستشهد السيوطي للجواز بالحديث النبوي الشريف (من كَانَ

عِنْده طَعَام اثْنَيْن فليذهب بثالث وَإِن أَرْبَعَة فخامس أَو سادس)(٤٩) ومن هنا يظهر لنا ان ابن مالك الاندلسي قال بعدم ضعف وقبح هذه المسالة معترضا على امام النحاة في رايه ونقله ذلك عن شيخه يونس بن حبيب الضبي ووافق ابن مالك اكثر شراح الالفية ولم يعترضوا عليه مخالفته لسيبويه مع انَّ ابن مالك لم يقدِّم شواهد وامثلة تؤيد اعتراضه على سيبويه بل اكتفى بان استقى من عبارة سيبويه تفريقه بين حذف رُبَّ وحذف الباء وجعله حذف الباء ايسر من رُبَّ فجعله دليلا منافياً للقبح والضعف.

٦- مجيء الصفة « معرفة» من النكرة

ذكر امام النحاة سيبويه في كتابه في باب ما يختار فيه الرفع ما نصه ((له صَوْتٌ صوتُ حمار، وله صوتٌ خُوارُ ثَوْر، وذلك إذا جعلته صفةً للصوت ولم ترد فعلاً ولا إضماره، وإن كان معرفة لم يجز أن يكون صفة لنكرة كما لا يكون حالا. وسترى هذا مبيناً فى بابه إن شاء الله وزعم الخليل أنه يجز له صوتٌ صوتُ الحمار على الصفة لأنّه تشبيه، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به، وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رَجُلٌ أخو زيد، إذا أردتَ أن تشبِّهه بأخى زيد. وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ فى موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلتَ: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون « المعرفة « حالاً للنكرة إلاّ فى الشعر. وهو فى الصّفة أقبحُ، لأنك تَنقض ما تَكلّمتَ به، فلم يُجامعه فى الحال، كما فارَقَه فى الصفة))(٥٠) ونلحظ من الفاظ سيبويه وعباراته أنَّهُ يستعمل لفظ القبيح والضعيف والاضطرار وهي الفاظ تدل على طرح الحكم الذي نقله عن الخليل، ولم يرتضه وعلل ان مجي الحال معرفة من النكرة ممتنع واذا جاز فهو ضرورة فكيف بمجيء النعت معرفة من النكرة؟ بل وصفه بانه من القبح بمكان يناقض الكلام. ونرى ان سيبويه لم يقبل هذا التاؤيل من استاذه وشيخه الخليل على سعة علمه ودقته في الفاظه واحكامه وكلٌ له رأيه الا ان سيبويه وبعض اللاحقين ردوا على الخليل بمثل ماقال سيبويه او نحوه فقد نقل ابو علي الفارسي في تعليقته قوله ((وزَعَم الخليل أنه يجوز (له صوتٌ صوتُ الحمار) لأنه تشبيهٌ، قال أبو علي: ذهب الخليل إلى أن هذا تشبيهٌ، والتَّشبيه يكون بمثل فكما أنه لو قال: له صوتٌ مثل صوت الحمار، جاز أن يجعلَه صفة للصوت، كذلك أجازَه مع حذف (مِثْل) قوله: رجلٌ أخو زيد، على نِيَّة (مِثْلَ) عند الخليل قال أبو عثمان: لا يجوز عندي قول الخليل أن تُوصف النكرةُ بالمعرفة بوجهٍ من الوجوه)) (٥١) فيظهر ان قدماء البصرة لم يقبلوا براي الخليل الذي ذهب إلى أن المضاف قد يحذف ويقوم المضاف إليه مقامه، وجعل من ذلك قولهم: «له صوتٌ صوتُ الحمار»، فقد قال: إن كلمة صوت الحمار صفة لصوت بتقدير «مثل» أي: إنها حُذفت وأقيم المضاف إليه مقامها، وأصل التعبير: «له صوت مثل صوت الحمار(٥٢) ونقل بعض هذه المسالة ابن هشام الانصاري ولم يطرح راي الخليل بل بحث عن مخرج له فقال: ((قَالُوا قَضيَّة وَلَا أَبَا حسن لَهَا على إِضْمَار مثل قَالَه ابْن الْحَاجِب فِي أَمَاليه وَهُوَ وَجه غَرِيب أَعنِي انتصاب الضَّمِير على الْحَال وَهُوَ مَبْنِيّ على إِجَازَة الْخَلِيل لَهُ صَوت صَوت الْحمار بِالرَّفْعِ صفة لصوت بتَقْدِير مثل وَأما سِيبَوَيْهِ فَقَالَ هَذَا قَبِيح ضَعِيف وَمِمَّنْ قَالَ بِالْجَوَازِ ابْن مَالك إِذا كَانَ الْمُضَاف إِلَى معرفَة كلمة مثل جَازَ أَن تخلفها الْمعرفَة فِي التنكير فَتَقول مَرَرْت برَجُل زُهَيْر بالخفض صفة للنكرة وَهَذَا زيد زهيرا بِالنّصب على الْحَال)) (٥٣)

٧- الفصل بين الاسم والخبر واضمار العامل

تحدث سيبويه عن الفصل بين الاسم والخبر واضمار العامل ومضعّفا راي الخليل بقوله : ((مررت به المسكين على: المسكين مررت به، وهذا بمنزلة لقيته عبد الله، إذا أراد عبد الله لقيتُه. وهذا في الشعر كثير وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ على قوله: مررت به مسكينا وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفا. ولكنك إن شئت حملته على أحسنَ من هذا، كأنه قال: لقيت المسكينَ، لأنه إذا قال مررت بعبد الله فهو عملٌ، كأنه أضمر عملا.

وكأن الذين حملوه على هذا إنما حملوه عليه فِراراً من أن يصفوا المضمَر، فكان حملهم إياه على الفعل أحسن ،وزعم الخليل رحمه الله أنه يقول إنه المسكين أحمق، على الإضمار الذي جاز فى مررت، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمق. وهو ضعيف. وجاز هذا أن يكون فصلا بين الاسم والخبر لأن فيه معنى المنصوب الذي أجريته مجرى: إنا تميما ذاهبون. فإذا قلت: بى المسكينَ كان الأمر، أو بك المسكينَ مررت، فلا يحسن فيه البدل، لأنك إذا عنيت المخاطَب أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى من تعنى، لأنك لست تحدث عن غائب))(٥٤) وظاهر كلام سيبويه جوازه مع ضعف فقد صرَّح بذلك وهنا يطمأن القلب لحكمه على القبول اذ إنَّهُ لم يعضد حكم الضعيف بحكم اخر كالقبيح وغيره فلمسنا من تضعيفه وجوازه أن سيبويه يجيزه ، وذكر ابو على الفارسي واجازها ولم يضعفه بل اكتفى بنقل عبارة سيبويه حول تضعيف وعلل تعليلا يشابه ماذهب اليه امام النحاة فقال : ((قال: وزعم الخليل أنه يقول: إنه المسكين أحمقُ على الإضمار الذي جاز في مررتُ.أي: في قوله: مررت به المسكين، كأنه قال: إنه هو المسكين أحمقُ وهو ضعيف، وجاز في هذا.قال أبو علي: قوله: إنّه المسكين، يريد هو المسكين، جاز أن يكون فصلا بين الهاء وأحمقُ. وقوله: لأنَّ فيه معنى المنصوب، يريد أنك فَصَلت بين (إنّه)، و (أَحْمَقُ) بجملة: كما فصلت بين قوله: (إنّا)، و (ذاهبونَ) بجملة هي: (أعْني) انتصب بها (تَميمًا) في قولك: إنّا تَميمًا ذَوُو عَدَد قال: لو قال: أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا كان مُحالا. قال أبو علي: إذا أخْبَرَك عنه أو عن غيره رفع فقال: أنا قال: وزعم الخليل أنه يقول: إنه المسكين أحمقُ على الإضمار الذي جاز في مررتُ))(٥٥).

٨- مجي كل النعت

تحدث سيبويه في كتابه في باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة عن الاسم يكون نعتا لنكرة أَو معرفَة فتدل على كَمَاله وَتجب إضافتها إِلَى اسْم ظَاهر يماثله لفظا وَمعنى ويذكر وجه الاتفاق والافتراق بين كل التي تأتي للنعت او للتوكيد المعنوي فقال: (أكلتُ شاة كلَّ شاة حسن، وأكلت كلَّ شاة ضعيف؛ لأنهم لا يعمون هكذا فيما زعم الخليل رحمه الله. وذلك أن كلهم إذا وقع موقعا يكون الاسم فيه مبنيا على غيره، شُبّه بأجمعين وأنفسهم ونفسه، فألحق بهذه الحروف، لأنها إنما توصَف بها الأسماء ولا تُبنى على شيء. وذاك أن موضعها من الكلام أن يُعمّ ببعضها، ويؤكد ببعضها بعد ما يُذكر الاسم؛ إلا أن كلهم قد يجوز فيها أن تُبنى على ما قبلها، وإن كان فيها بعض الضعف؛ لأنه قد يُبتدأ به، فهو يشبه الأسماء التي تُبنى على غيرها)(٥٦) والمتتبع لكلام سيبويه يجده يتحدث في هذا الموضع عن كل الذي يكون اسْم مَوْضُوع لاستغراق أَفْرَاد الْمُنكر نَحْو (كل نفس ذائقة الْمَوْت(والمعرف الْمَجْمُوع نَحْو (وَكلهمْ آتيه يَوْم الْقيَامَة فَردا(وأجزاء الْمُفْرد الْمُعَرّف نَحْو كل زيد حسن فَإِذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كَانَت لعُمُوم الْأَفْرَاد فَإِن أضفت الرَّغيف إِلَى زيد صَارَت لعُمُوم أَجزَاء فَرد وَاحِد، ومن المعروف به عند النحاة ان كل ترد باعْتِبَار كل وَاحِد مِمَّا قبلهَا وَمَا بعْدهَا على ثلاثة اوجه فذكر سيبويه احد اوجهها هنا ووصفه بالضعف والوجه الذي ذكره سيبويه هو (أَن تكون نعتا لنكرة أَو معرفَة فتدل على كَمَاله وَتجب إضافتها إِلَى اسْم ظَاهر يماثله لفظا وَمعنى نَحْو أطعمنَا شَاة كل شَاة وَقَوله: (وَإِن الَّذِي حانت بفلج دِمَاؤُهُمْ هم الْقَوْم كل الْقَوْم يَا أم خَالد))(٥٧) والشاهد السابق ذكْرُه قد ذَكَره النحاة المتأخرين(٥٨).والنحاة اللاحقون لسيبويه ذهبوا مذهب سيبويه في اثبات ما اثبته سيبويه الا انهم لم يذكروا ضعف مجيء (كل) نعتا بدون سبقها بنكرة او معرفة إذ المعهود عندهم انَّ كل تكون نعتا دَالا على الْكَمَال لنكرة أَو معرفَة فتضاف حتما لظَاهر مماثلة لفظا ومعني نَحْو أطعمنَا شَاة كل شَاة ، كما قرره سيبويه في كتابه يقول ابن مالك : (وليس في كلامهم نكرةٌ موصوفٌ بها جامدةٌ كجمود ما إلا وهي مردفة بمُكَمِّل كقولهم: مررت برجل أيِّ رجل، وأطعمنا شاةً كلّ شاة)(٥٩)

الخاتمة

بعد جولة متأنية في كتاب سيبويه تبين لنا انه من الناحية الاحصائية العددية قد اطلق سيبويه لفظة الضعيف ومشتقات جذر (ضعف) في ثلاثة وثلاثين موضعا من كتابه، فجاءت لفظة (ضَعيف) في خمسة عشر موضعاً، ولفظتا (ضَعُفَ وضَعْف)

الفعل والاسم في ثلاثة عشر موضعاً، وبلفظ المضارع (يَضعفُ) في موضعين، وبلفظ (ضعيفٌ خبيث) في موضع واحد، وبلفظ (ضعيفٌ جداً) في موضع واحد، وبلفظ (الضعيف) في موضع واحد، فهذه المواضع الثلاثة والثلاثين قد صرَّح فيها سيبويه بلفظ الضعيف او احد مشتقاته واضاف خمسة مواضع ذكر فيها الضعيف لكنَّه يقدِّم عليه لفظ القبيح فيكون الضعيف بالنسبة الى القبيح وضعفه لا بالنسبة الى استقلالية الضعيف وانفراده بهذا الحكم فلم اضعه امام ناظري بالدراسة لانحيازه الى حكم القبيح، وتبين لنا ان سيبويه قد وضع اغلب احكامه من نفسه بعد ان استقرأ الشواهد القرآنية والقراءات التي جلبها ورأى أنّ أغلب العرب بخلاف ما نقل من شواهد وادلة فحكم بضع المسالة واحيانا يذكر ضعف المسالة ويجعلها مرادفة للضرورة او الشاهد وهنا موضع خلط بين الاحكام النحوية اذ ان الشاذ او الضرورة هما من الاحكام المطروحة فضعفهما في الغالب جاز اطلاق الضعيف عليهما في سياق العموم، وبعض الاحكام التي اطلقها ووصفها بالضعف من شيوخه واستقاها لفظ الضعيف منهم وفي مقدمتهم الخليل إذ يصرِّح بذكر ذلك في كتابه، وكذلك وجدنا ان المتأخرين قد خالفوا سيبويه كثيرا إذ ان ابن مالك لم يحكم في مسائل كثيرة بضعف المسائل التي حكم عليها سيبويه وهو منهجه الاتساع في النقل عن العرب وقبائلها ولغاتها.

واستنتجتُ من خلال هذا البحث الصغير انَّ حكم الضعيف عند سيبويه يحتاج الى دراسة موسعة لان هذه الصفحات القليلة لم تعط المسائل حقها لاتساعها فهي اكثر من ثلاث وثلاثين مسالة من كلام امام النحاة الذي يوزن كلامه بالذهب فحقٌّ علينا ان ينبري لجمعها والنظر فيها بدقة ومقارنتها مع النحاة اللاحقين واراءهم والاستفادة من متابعة او مخالفة اللاحقين لسيبويه له في هذا الحكم وعرض ما نقله وما نقلوه عن العرب على السماع والقياس والاطلاع على الاحكام النحوية وتطورها على مدى ثلاثة عشر قرنا من التدوين في النحو العربي واصوله.

المصادر والمراجع

١- الاحكام التقويمية في النحو العربي ،نزار بنيان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،٢٠١٠.

٢- أخبار النحويين البصريين، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي - المدرسين بالأزهر الشريف، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦م.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٨- التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق :عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ

اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
١٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
١١- ديوان النمر بن تولب، جمعه نوري حمودي القيسي، ط/ بغداد، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
١٢- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٤، ١٩٨٤م.
١٣- ديوان جران العود، ط/ دار الكتب ١٣٥٠ هـ، القاهرة.
١٤- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: وليد عرفات،١٩٧١م.
١٥- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
١٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.
١٧- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٨- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.
١٩- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٠- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٢١- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢٢- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ) تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٢٣- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٤- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ،أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) ،تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
٢٥- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
٢٦- مجموعة الشافية، للجاربردي، (ت٧٤٦هـ)، عالم الكتب بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٢٧- المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي

ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)دار المعارف.
٢٨- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٢٩- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٣٠- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.
٣١- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.
٣٢- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ) دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
٣٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ،تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

الهوامش

(١) العين:٢٨١/١.
(٢) لسان العرب:١٠٣/٩.
(٣) مجموعة شرح الشافية:٢٠/١.
(٤) التعريفات:١٣٨.
(٥) كشاف اصطلاحات الفنون:٦٣٠/١.
(٦) الكليات:٥٧٥/١، وينظر كشاف اصطلاحات الفنون:١١١٩/٢.
(٧)البيت لحسان بن ثابت وهو في ديوانه:٢٣٥.
(٨) الاحكام التقويمية في النحو العربي:١٤٤-١٤٥.
(٩) مقدمة ابن الصلاح:١٨٨.
(١٠) اخبار النحويين البصريين للسيرافي:٣٥.
(١١) المصدر نفسه:٤٨
(١٢) تأويل مشكل القران:٦١/١.
(١٣) ينظر الكتاب :٨٥/١، ٨٦، ٨٧، ١٢٠، ١٢٧، ٧٦/٢، ١١٦، ١٤٤، ٣/ ٢١، ٤٠ ،٩٢، ١٣٩، ١٥١، ١٣٧، ١٠٦/٤.
(١٤) ينظر الكتاب:٤٨/١، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٧، ٥١/٢، ٥٧، ١٠٧، ٣١/٣، ٨١، ٩٢، ١١٣، ١٦٧، ٤٤٥/٤.
(١٥) الكتاب: ١٢٥/١، ١٣٦.
(١٦) الكتاب:٣١٨/٢.
(١٧) الكتاب:٢٣٠/١.
(١٨) الكتاب:١٤٤/٢.
(١٩) الكتاب:٢٦٢/١، ٣٦١، ٢/ ١٢٤، ١٥٤، ١٥١/٣ .
٢٠) الرجز لابي النجم العجلي ينظر: الخزانة ١/ ١٧٣.
٢١) هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما ينظر خزانة الادب:٣٧٣/١.
٢٢) البيت للنمر بن تولب الصحابي وهو في ديوانه: ٥٧
(٢٣) الكتاب: ٨٥/١-٨٦.
(٢٤) شرح ابيات سيبويه: ١٣/١.
(٢٥) ينظر الخصائص:٦٣/٣، شرح الكافية الشافية :٣٤٦/١ ، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك:٣٩٧/١، شرح التسهيل لابن مالك:٣١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٠١/١.
٢٦) البيت لم ينسب الى قائل ينظر: نتائج الفكر:٤٣٦.
(٢٧) الكتاب:٨٦/١.
(٢٨) التعليقة على كتاب سيبويه:١٢١/١.
(٢٩) شرح التسهيل :٣١١/١.
(٣٠) نتائج الفكر:٣٣٧.
(٣١) الكتاب:١٢٠/١.
(٣٢) شرح التسهيل: ٨٥/٢.
(٣٣) توضيح المقاصد:٥٥٩/١.
(٣٤) الكتاب:٢٣٠/١.

(٣٥) التعليقة على كتاب سيبويه:١/١٥٠.
٣٦) البيت بلا عزو في الكتاب ١ / ١٢٣، ومعاني القرآن ١ / ٤٧٩، و ٢ / ١٥ و ٣ / ٢٧٣، وهما من رجز نسبه البغدادي في الخزانة ٤ / ١٩٧، إلى جران العود، وهو في ديوانه ٥٢
(٣٧) الكتاب:١/٢٦٣.
(٣٨) الاصول:٢/٢٤٨.
(٣٩) المصدر نفسه.
(٤٠) يقصد الكوفيين: ينظر الانصاف:١/٣٢٧-٣٢٨.
(٤١) الانصاف في مسائل الخلاف:١/٣٢٨.
(٤٢) الكتاب:١/٢٦٣.
(٤٣) شرح الكافية الشافية:٢/٨٢٧.
(٤٤) شرح التصريح على التوضيح: ٦٧٢/١.
(٤٥) حاشية اوضح المسالك:٣/٦٩.
(٤٦) ينظر توضيح المقاصد:٢/٧٨١،شرح الاشموني:٢/١١٥.
(٤٧) مغني اللبيب:١/٥٢٧.
(٤٨) همع الهوامع:٢/٤٧١.
(٤٩) حديث صحيح إسناده صحيح على شرط الشيخين، وأخرجه مطولاً البخاري برقم(٦٠٢).
(٥٠) الكتاب: ١/٣٦١،
(٥١) التعليقة على كتاب سيبويه : ١/٢٠٤
(٥٢) ينظر المدارس النحوية (شوقي ضيف):٤٢.
(٥٣) مغني اللبيب: ١/١٢٦
(٥٤) الكتاب: ٢/٧٦.
(٥٥) التعليقة على كتاب سيبويه : ١/٢٦٤.
(٥٦) الكتاب:٢/١١٦.
(٥٧) مغني اللبيب:١/٢٥٦.
(٥٨) ينظر شرح الاشموني:٢/٣٥٤، ومغني اللبيب :١/٢٥٦ وهمع الهوامع :٢/٥٩٥.
٥٩) شرح التسهيل:١/٢١٦.